Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

صلاحيات المرأة السياسية داخل مجلس النواب

م. م براء ماجد عبد الحميد

مركز دراسات المرأة – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة بغداد

استلام البحث:05-01-2026 مراجعة البحث :21-01-2026 قبول البحث:10-02-2026

الملخص

نص الدستور العراقي على تخصيص نسبة لا تقل عن 25% من مقاعد مجلس النواب للنساء، هذا النص أسهم في رفع مستوى تمثيل المرأة في البرلمان، إلا أن الحضور الكمي لم يواكب دائماً حضوراً نوعياً مؤثراً في مجريات العمل التشريعي والرقابي، فقد واجهت النائبات عوائق متعددة، منها ما يرتبط بالبيئة السياسية ذات الطابع الذكوري، ومنها ما يرتبط بالثقافة الاجتماعية السائدة والقيود التي تحد من استقلالية القرار النسوي داخل الكتل الحزبية، ومن الناحية العملية، انحصر تأثير كثير من النائبات في ملفات اجتماعية وخدمية أو قضايا عامة تمس حقوق المرأة والطفل، في حين ظل الانخراط الفاعل في مجالات حيوية مثل الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية محدوداً نسبياً، كما أن ممارسة الأدوات الرقابية، كحق الاستجواب أو متابعة الأداء الحكومي، واجهت تحديات مرتبطة بتوازنات القوى داخل البرلمان وضغوط التحالفات السياسية، ورغم هذه المعوقات، فإن وجود المرأة داخل المؤسسة التشريعية أوجد مساحة لإثارة قضايا كانت مهمشة سابقاً، وأسهم في إدراج مبادرات تشريعية تتعلق بالعدالة الاجتماعية والمساواة. ومع ذلك، ما زال الدور النسوي بحاجة إلى دعم مؤسسي أكبر، سواء من خلال تمكين المرأة داخل الأحزاب، أو عبر برامج تدريب وتطوير ترفع من كفاءتها السياسية والقيادية. كما يبرز إصلاح النظام الانتخابي كخطوة أساسية لضمان وصول النساء إلى مواقع أكثر تأثيراً داخل اللجان البرلمانية ومراكز صنع القرار.

الكلمات المفتاحية: المرأة، مجلس النواب العراقي، الكوتا، المشاركة السياسية، الصلاحيات التشريعية..

Abstract:

The Iraqi Constitution stipulates that no less than 25% of parliamentary seats be allocated to women. This provision has contributed to raising the level of women's representation in parliament; however, quantitative presence has not always been matched by qualitative influence in legislative and oversight processes. Female parliamentarians have faced multiple obstacles, some related to the male-dominated political environment, and others stemming from prevailing social norms and constraints that limit women's independence within party blocs.

In practice, much of women's influence has been confined to social and service-related issues, or general matters concerning the rights of women and children, while active engagement in crucial areas such as security, the economy, and foreign policy has remained relatively limited. Moreover, the exercise of oversight tools such as the right to question ministers or monitor government performance has been hindered by power balances within parliament and the pressures of political alliances. Despite these challenges, women's presence in the legislature has created space for raising previously marginalized issues and has contributed to the introduction of legislative initiatives concerning social justice and equality. Nevertheless, the role of women still requires greater institutional support, whether through empowerment within political parties or through training and development programs that enhance their political and leadership capacities.

Reforming the electoral system also emerges as a key step to ensure women's access to more influential positions within parliamentary committees and decision-making bodies.

Keywords : Women, Iraqi Council of Representatives, Quota, Political Participation, Legislative Powers.

المقدمة

لقد شهد العراق بعد عام 2003 تحولات كبيرة في بنيته السياسية والدستورية، حيث أُعيد تشكيل النظام السياسي على أسس ديمقراطية برلمانية تتيح المشاركة الواسعة لمختلف المكونات الاجتماعية والسياسية، ومن أبرز تلك التحولات تعزيز حضور المرأة في الحياة السياسية، ولاسيما من خلال تمثيلها في مجلس النواب، إذ نص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة (49/رابعاً) على أن لا تقل نسبة تمثيل النساء عن 25% من مجموع عدد أعضاء المجلس، وهو ما يعرف بـ "الكوتا النسائية"، وهذا الإجراء جاء استجابةً للظروف التاريخية والاجتماعية التي حدّت من مشاركة المرأة سابقاً، ومحاولة لتصحيح

الخلل القائم بين الجنسين في مواقع صنع القرار، إلا أنّ حضور المرأة داخل البرلمان لا يُقاس بالعدد وحده، بل بمدى قدرتها على ممارسة صلاحياتها السياسية والتشريعية والرقابية.

إشكالية البحث:

هل استطاعت النائبات العراقيات أن يترجمن هذا التمثيل العددي إلى تأثير ملموس في السياسات العامة، وفي الدفاع عن حقوق الفئات المهمشة، أم أنّ حضورهن ظلّ شكلياً محكوماً بقيود اجتماعية وثقافية وحزبية؟

فرضية البحث:

إن دراسة صلاحيات المرأة السياسية داخل مجلس النواب العراقي تسهم في فهم أعمق لدور المرأة في بناء الديمقراطية الناشئة، كما تفتح الباب لتقييم فعالية نظام الكوتا ومدى الحاجة إلى إصلاحات تشريعية وسياسية تدعم المشاركة الحقيقية للمرأة.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بمشاركة المرأة، ودراسة الواقع العملي لأداء النائبات العراقيات، فضلاً عن المنهج المقارن لقياس التجربة العراقية مع بعض النماذج الإقليمية.

هيكلية البحث: تتكون هيكلية البحث من ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات، وقد جاءت المباحث الثلاث بالعناوين التالية:

1. المبحث الأول: مشاركة المرأة في مجلس النواب العراقي.
2. المبحث الثاني: الواقع العملي لصلاحيات المرأة النيابية.
3. المبحث الثالث: التحديات والفرص أمام المرأة السياسية في البرلمان العراقي.

المبحث الأول

مشاركة المرأة في مجلس النواب العراقي

تمثل مشاركة المرأة في مجلس النواب العراقي إحدى أبرز الظواهر السياسية والاجتماعية التي أفرزتها مرحلة ما بعد عام 2003، حيث شهد العراق تحولات دستورية وقانونية أعادت تشكيل النظام السياسي على أسس ديمقراطية برلمانية، ووفرت إطاراً قانونياً لضمان حضور المرأة في المؤسسة التشريعية. وقد نص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة (49/رابعاً) على تخصيص نسبة لا تقل عن 25% من مقاعد البرلمان للنساء، وهو ما يعرف بنظام "الكوتا"، الذي جاء بهدف تصحيح الخلل التاريخي في تمثيل المرأة وضمان مشاركتها في عملية صنع القرار. ورغم أهمية هذا النص الدستوري في تعزيز

المشاركة النسوية، فإن دراسة واقع النائبات العراقيات تكشف عن إشكالات جوهرية تتعلق بمدى فاعلية هذا الحضور في الحياة البرلمانية والسياسية[1].

من الناحية النظرية، يُعد إدماج المرأة في البرلمان خطوة متقدمة نحو تكريس مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، كما يعكس التزام العراق بالمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، غير أن التمثيل العددي وحده لا يكفي لضمان دور سياسي مؤثر، إذ يتوقف نجاح المرأة على قدرتها في ممارسة الصلاحيات التشريعية والرقابية، وعلى تجاوز العوائق البنيوية والثقافية التي تحد من مشاركتها، وفي هذا السياق، يمكن القول إن مشاركة المرأة في مجلس النواب العراقي جمعت بين مكتسبات قانونية مهمة من جهة، وتحديات واقعية معقدة من جهة أخرى[2].

لقد ساعدت الكوتا على رفع عدد النائبات في البرلمان بشكل غير مسبوق، إلا أن هذا التمثيل واجه منذ البداية تساؤلات حول طبيعته: هل هو تمكين حقيقي أم مجرد حضور رمزي؟ فالكثير من الدراسات تشير إلى أن بعض الأحزاب السياسية تعاملت مع الكوتا باعتبارها التزاماً شكلياً، فاختارت مرشحات يرتبطن بولاءات حزبية أو عائلية، أكثر من كفاءات سياسية مستقلة قادرة على ممارسة أدوار تشريعية نوعية. هذا الأمر انعكس على أداء النائبات تحت قبة البرلمان، حيث انحصر نشاط العديد منهن في ملفات ثانوية أو في قضايا ذات طابع اجتماعي وخدمي، في حين ظل التأثير في القضايا السياسية والاقتصادية الكبرى محدوداً نسبياً[3].

إلى جانب ذلك، يبرز عامل الثقافة الاجتماعية بوصفه من أبرز العوائق أمام مشاركة المرأة النيابية. فالمجتمع العراقي، الذي يتسم بتقاليد محافظة، ما زال ينظر أحياناً إلى المرأة كعنصر ثانوي في الحياة العامة، وهو ما يؤدي إلى التقليل من قيمة مساهمتها في صنع القرار. هذه الثقافة انعكست على تعامل بعض النواب الذكور وحتى بعض وسائل الإعلام مع المرأة النائبة، حيث تُهمّش آراؤها أو تُختزل في بعدها الرمزي، بدلاً من النظر إليها كفاعل سياسي متكامل، كما أن الضغوط الأسرية والعشائرية أسهمت في تقييد حرية النائبات في التعبير عن مواقف مستقلة، خاصة في القضايا الحساسة التي تتقاطع مع مصالح الكتل الكبرى أو مع الأعراف الاجتماعية السائدة[4].

رغم هذه المعوقات، تمكنت بعض النائبات من إثبات حضورهن عبر تبني مبادرات تشريعية أو المشاركة الفاعلة في اللجان البرلمانية، فقد شهد البرلمان خلال دوراته المختلفة محاولات نسوية لإقرار قوانين تعزز العدالة الاجتماعية، مثل مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة العنف الأسري، أو تحسين أوضاع المرأة في سوق العمل، أو حماية حقوق الطفل. ورغم أن

[1] عبير سهام مهدي، التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2033 دراسة في المقومات والتحديات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2024، ص 2-8.
[2] عبير سهام مهدي، المصدر السابق، ص 2-8.

[3] تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، خلق فرص للاجيال القادمة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
[4] سوسن عثمان عبد اللطيف واخرون، التمكين واجهته: تنظيم المجتمع الاجهزة المعاصرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، 2005، ص 351-352.

بعض هذه المبادرات لم تُقر، إلا أنها أسهمت في وضع قضايا المرأة ضمن أولويات النقاش السياسي، وهو ما يعد مؤشراً على بداية تحول في الوعي البرلماني تجاه أهمية المشاركة النسوية[5].

أما في الجانب الرقابي، فإن أداء المرأة النائبة اتسم بالتباين. ففي حين أظهرت بعض النائبات شجاعة في ممارسة حق الاستجواب أو توجيه الأسئلة إلى الوزراء والمسؤولين التنفيذيين، فإن أخريات تجنبن هذا الدور تحت تأثير الضغوط الحزبية والتحالفات السياسية. وقد أدى هذا التباين إلى محدودية الأثر الكلي للمرأة في المجال الرقابي، رغم أن الدستور والقوانين وفرت لهن الصلاحيات ذاتها التي يتمتع بها النواب الذكور. وهنا يبرز إشكال أساسي: إن النصوص القانونية وحدها لا تكفي لتحقيق المساواة الفعلية، بل يجب أن تتوافر بيئة سياسية وثقافية داعمة تمكّن المرأة من ممارسة هذه الصلاحيات دون عوائق[6].

إن قراءة تجربة المرأة في مجلس النواب العراقي تكشف عن مفارقة واضحة: فمن جهة، حققت النساء حضوراً كمياً ملحوظاً بفضل الكوتا، وهو حضور يوازي أو يفوق ما هو قائم في بعض البرلمانات العربية والإقليمية، ومن جهة أخرى، ظل هذا الحضور محكوماً بجملة من القيود التي حالت دون ترجمته إلى مشاركة نوعية واسعة، وتعود هذه المفارقة إلى عدة أسباب، أبرزها طبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة الحزبية والطائفية، وغياب الاستقلالية الكاملة للنائبات داخل الكتل، وضعف الخبرة السياسية لدى بعض العضوات الجدد، فضلاً عن النظرة النمطية التي تحصر دور المرأة في مجالات محددة[7].

مع ذلك، فإن المستقبل يحمل فرصاً حقيقية لتعزيز مشاركة المرأة النيابية، فهناك إدراك متزايد لدى الأوساط السياسية والمدنية بأن الكوتا يجب أن تكون أداة مرحلية تؤدي إلى تمكين النساء، لا مجرد آلية شكلية لضمان التمثيل، كما أن التطورات الإقليمية والدولية والضغوط الحقوقية تسهم في دفع العراق نحو مزيد من الإصلاحات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ومن بين الخطوات المقترحة لتعزيز دور المرأة، إعادة النظر في النظام الانتخابي بما يتيح فرصاً أوسع للنساء المستقلات، ودعم برامج تدريب وتأهيل للنائبات في مجالات القيادة والسياسات العامة، فضلاً عن توفير بيئة تشريعية تضمن حماية النساء من الضغوط الحزبية والاجتماعية[8].

ولا يمكن إغفال دور المجتمع المدني في هذا السياق، إذ يمثل جسراً مهماً بين النائبات والقاعدة الشعبية. فالمؤسسات النسوية والمنظمات الحقوقية تستطيع أن تدعم النائبات من خلال تقديم الاستشارات، وتنظيم حملات توعية، والضغط لتبني تشريعات تخدم قضايا المرأة. كذلك فإن الإعلام يمكن أن يكون أداة لتعزيز صورة المرأة النائبة وإبراز إنجازاتها، بدلاً من التركيز على الجوانب الشكلية أو الشخصية[9].

---

[5] حمدان رمضان محمد، التحديات المجتمعية لمشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية: دراسة تحليلية من منظور سوسيولوجي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد25، العدد2، 2022، ص416.

[6] حمدان رمضان محمد، المصدر السابق، ص416.

[7] المصدر نفسه، ص 415-416.

[8] مها قيس جابر، الدور السياسي للمرأة العراقية بعد العام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد، العدد 86-87، 2021، ص 460-473.

[9] المصدر نفسه، ص 460-473.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن مشاركة المرأة في مجلس النواب العراقي هي تجربة معقدة ومتشابكة، جمعت بين النجاحات والتحديات. النجاح تمثل في رفع مستوى التمثيل العددي وإتاحة الفرصة أمام النساء لدخول البرلمان، بينما تمثلت التحديات في ضعف التأثير النوعي وعدم المساهمة الكافية في الملفات الكبرى. غير أن هذا الواقع ليس قدراً محتوماً، بل يمكن تجاوزه من خلال إصلاحات قانونية وسياسية وثقافية، فالمرأة العراقية تمتلك المقومات التي تؤهلها للعب دور محوري في بناء الديمقراطية، إذا ما أُتيح لها الدعم المؤسسي والمجتمعي الكافي، كما إن التجربة العراقية تؤكد أن مشاركة المرأة في البرلمان ليست مسألة عددية فحسب، بل هي مسألة نوعية ترتبط بمدى قدرتها على التأثير في التشريع والرقابة وصنع القرار. ومن هنا فإن تطوير هذه المشاركة يتطلب إرادة سياسية صادقة، ومساندة مجتمعية، وإصلاحات شاملة تضع في الحسبان أن الديمقراطية لا تكتمل إلا بحضور فاعل للمرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في كافة مواقع صنع القرار.

المبحث الثاني

الواقع العملي لصلاحيات المرأة النيابية

تشكل المشاركة الفعلية للمرأة في مجلس النواب أحد أبرز المؤشرات على مدى نجاح السياسات التشريعية والدستورية التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية العراقية. إذ يشكل التمثيل العددي الذي وفره نظام الكوتا خطوة أولى نحو تمكين النساء من الوصول إلى مواقع صنع القرار، إلا أن هذا التمثيل لا يضمن بالضرورة ممارسة فعالة لصلاحياتهن البرلمانية. وتعكس التجربة العملية للمرأة النيابية في العراق مزيجاً من النجاحات المحدودة والتحديات المستمرة، حيث يتجلى تأثيرها الحقيقي في مدى قدرتها على ممارسة الصلاحيات التشريعية والرقابية والسياسية في سياق متشابك من العوامل الحزبية والثقافية والاجتماعية[10].

من الناحية التشريعية، يمتلك جميع النواب، بغض النظر عن الجنس، الصلاحية في اقتراح مشاريع القوانين والمشاركة في مناقشتها والتصويت عليها، إلا أن النساء النائبات غالباً ما يواجهن صعوبة في ترجمة هذه الصلاحيات النظرية إلى تأثير ملموس، ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى طبيعة العمل الحزبي في العراق، حيث يهيمن الذكور على مراكز القرار داخل الكتل، ويكون للمرأة دور محدود في تحديد أولويات الحزب أو صياغة السياسات العامة، هذا الوضع يجعل قدرة النائبات على المبادرة التشريعية محدودة، وغالباً ما تكون مشاريع القوانين التي يقدمنها مرتبطة بقضايا اجتماعية أو حقوقية محددة، مثل حقوق المرأة والطفل، في حين تقل مشاركتهن في مشاريع القوانين ذات البعد الأمني أو الاقتصادي أو السياسي[11].

أما في المجال الرقابي، فتتوافر للنائبات أدوات عدة، منها حق الاستجواب وطرح الأسئلة البرلمانية ومتابعة الأداء الحكومي، وهي أدوات حيوية لممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية. إلا أن التجربة العملية تشير إلى أن النساء لم يستفدن بالكامل من هذه الصلاحيات بسبب الضغوط الناتجة عن تحالفات القوى داخل البرلمان وطبيعة النظام السياسي المبني

[10] مهدي الحافظ، الآن والغد معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد، ط1، دار ميزوبوتوميا، 2012، ص105.

[11] مهدي الحافظ، المصدر السابق، 100-105.

على المحاصصة الطائفية والحزبية. فالضغط الحزبي أحياناً يلزم النائبة بالالتزام بخط الحزب، حتى لو كان ذلك على حساب استقلاليتها في اتخاذ القرار أو ممارسة حقها الرقابي بحرية[12].

كما تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دوراً بارزاً في تحديد نطاق فعالية المرأة النيابية، فالتقاليد المجتمعية السائدة والنظرة النمطية للمرأة في الحياة العامة تعمل أحياناً على الحد من ظهورها في النقاشات البرلمانية أو التعبير عن مواقف مستقلة، فضلاً عن عامل الخبرة السياسية، حيث يكون لدى بعض النائبات معرفة محدودة بالإجراءات البرلمانية أو بالشؤون السياسية المعقدة، وهو ما يحد من تأثيرهن في صياغة القوانين أو المشاركة الفاعلة في اللجان المتخصصة[13].

رغم هذه التحديات، تمثل بعض الإنجازات العملية دليلاً على إمكان تجاوز القيود المفروضة، فقد تمكنت بعض النائبات من قيادة مبادرات تشريعية هامة، خصوصاً في مجالات حقوق المرأة، مكافحة العنف الأسري، تطوير التعليم، وتحسين الخدمات الاجتماعية، كما أن مشاركة المرأة في اللجان البرلمانية أتاح لها مساحة للتأثير في النقاشات حول بعض الملفات الوطنية، وهو ما يدل على وجود قدرات سياسية قابلة للتطوير إذا ما أتيحت البيئة المناسبة[14].

كما أن التعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية ساهم في تعزيز فعالية المرأة النيابية. فقد كانت بعض المبادرات مشتركة بين النائبات والمؤسسات النسوية مدخلاً لإبراز قضايا اجتماعية واقتصادية على جدول أعمال البرلمان، وهو ما يعكس قدرة المرأة على توظيف موارد خارجية لدعم أدائها البرلماني. فضلاً عن ذلك، أسهمت وسائل الإعلام في تسليط الضوء على نشاط النساء البرلمانيات، مما ساعد على تحسين صورة مشاركتهن وتعزيز حضورهن الرمزي أمام الرأي العام[15].

وتشير التجربة العملية أيضاً إلى أن فعالية المرأة النيابية لا تقاس بالعدد وحده، بل بنوعية المشاركة في صنع القرار، فالنجاح الحقيقي للمرأة في البرلمان يتطلب دعم مؤسسي وسياسي لتجاوز القيود الحزبية والاجتماعية، إلى جانب برامج تدريب وتأهيل تعزز من كفاءتها القيادية والسياسية، ومن بين الإصلاحات المقترحة لتطوير هذا الدور هي إعادة النظر في النظام الانتخابي بحيث يتيح فرصاً أكبر للنساء المستقلات، زيادة عدد اللجان المتخصصة التي يمكن أن تتولاها النائبات، وضمان حصولهن على مواقع تأثير داخل الهيئات التشريعية الرئيسة[16].

إن الواقع العملي لصلاحيات المرأة النيابية في العراق يعكس مزيجاً من الفرص والقيود، حيث توفّر القوانين والدستور الصلاحيات اللازمة، بينما تحد العوامل الحزبية والاجتماعية والثقافية من تحويل هذه الصلاحيات إلى تأثير ملموس، ومع ذلك، فإن القدرة على تحقيق هذا التحول موجودة، ويعتمد نجاحه على إرادة سياسية واضحة، وبيئة داعمة، وبرامج تطوير مستمرة تعزز من استقلالية المرأة وكفاءتها في البرلمان، ويمكن القول إن مشاركة المرأة الفاعلة في البرلمان ليست مجرد

---

[12] هيفاء زنكنة. المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي، أوراق عربية9. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت .تشرين الأول (اكتوبر) 2011، ص14.

[13] هيفاء زنكنة، المصدر السابق، ص 14.

[14] المصدر نفسه، ص 15.

[15] مها قيس جابر، المصدر السابق، ص 460-473.

[16] د. علي محمد السيد، الانتخابات العراقية: الطريق الى الديمقراطية .قراءات استراتيجية، مركز الاهرام: الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة 11، العدد1، كانون الثاني، 2006، ص7.

مطلب عددي، بل هي ضرورة لتعزيز الديمقراطية وتمكين المجتمع من الاستفادة من كامل إمكاناته البشرية في صياغة السياسات العامة وصناعة القرار الوطني.

المبحث الثالث

التحديات والفرص أمام المرأة السياسية في البرلمان العراقي

تمثل مشاركة المرأة في البرلمان العراقي تجربة معقدة تجمع بين إنجازات واضحة وتحديات مستمرة، وهو ما يعكس التفاعل بين البنية القانونية والسياسية والثقافية في المجتمع العراقي. فقد أسهم الدستور العراقي لعام 2005 في توفير ضمانات دستورية لحضور المرأة عبر تخصيص نسبة لا تقل عن 25% من مقاعد مجلس النواب، وهو ما وفر أساساً قانونياً لتعزيز التمثيل النسوي. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه الضمانات على أرض الواقع يواجه عدة معوقات، تتراوح بين قيود سياسية وثقافية واجتماعية، مما يجعل من دراسة التحديات والفرص أمام المرأة البرلمانية أمراً محورياً لفهم طبيعة المشاركة النسوية في صناعة القرار الوطني[17].

واحدة من أبرز التحديات التي تواجه المرأة السياسية في البرلمان العراقي تتمثل في الهيكل الحزبي والنظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية والمناطقية .ففي هذا السياق، تُحدّد الأولويات البرلمانية والسياسات العامة غالباً من قبل القيادات الحزبية الذكورية، مما يجعل النائبة المرأة مجبرة على الالتزام بخط الحزب وأحياناً التضحية باستقلاليتها في ممارسة القرار. ويؤدي هذا الوضع إلى الحد من قدرتها على المبادرة التشريعية أو التأثير الفعلي في صياغة السياسات العامة، وهو ما يجعل التمثيل العددي أقل فاعلية على مستوى التأثير النوعي[18].

فضلاً عن ذلك، تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دوراً بارزاً في تقليص نطاق تأثير المرأة النيابية، فالوعي المجتمعي في العراق ما زال يتأثر بأعراف محافظة، تنظر أحياناً إلى المرأة على أنها عنصر ثانوي في الحياة السياسية، وهو ما يؤدي إلى تهميش صوتها أو الحد من مشاركتها في النقاشات الحاسمة تحت القبة، كما أن الضغوط العائلية والعشائرية تشكل عائقاً أمام ممارسة المرأة لحقوقها النيابية بحرية، خصوصاً في القضايا التي تتقاطع مع المصالح التقليدية أو السياسات المحلية للكتل الحزبية[19].

علاوة على ذلك، تمثل الخبرة السياسية المحدودة لبعض النائبات تحدياً إضافياً، إذ يفتقر بعضهن إلى المعرفة العميقة بالإجراءات البرلمانية أو بالشؤون الاقتصادية والسياسية المعقدة، مما يقلل من قدرتهن على التأثير النوعي في مجالس اللجان البرلمانية أو صياغة التشريعات الحيوية، وقد يؤدي هذا الأمر إلى اقتصار نشاطهن على المبادرات ذات البعد

---

[17] هناء ادور، التمثيل النسبي للمرأة العراقية، مجلة شؤون عراقية، العدد 2، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، آذار 2011، ص 98.

[18] المصدر نفسه، ص98.

[19] اتفاقية سيداو(اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة– الجمعية العامة للأمم المتحدة 1979، المادة السابعة، ص9.

الاجتماعي والخدمي، مثل القوانين المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، في حين تبقى القضايا ذات الأهمية الوطنية الكبرى خارج نطاق تأثيرهن المباشر[20].

بالرغم من هذه التحديات، تظهر فرص حقيقية لتعزيز مشاركة المرأة السياسية في البرلمان العراقي. فقد أثبتت بعض النائبات قدرة على القيادة والمبادرة في مجالات التشريع والرقابة، خصوصاً من خلال استغلال الأدوات البرلمانية المتاحة، مثل اقتراح مشاريع القوانين وطرح الأسئلة البرلمانية ومتابعة الأداء الحكومي. كما أن بعضهن تمكن من التأثير في النقاشات البرلمانية حول قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يعكس إمكانات قابلة للتطوير إذا ما أتيحت البيئة السياسية الداعمة[21].

تشكل المؤسسات المدنية والمنظمات الحقوقية عنصراً أساسياً في دعم فرص المرأة السياسية، فالتعاون بين النائبات والمجتمع المدني يسهم في تقديم المشورة، وإعداد دراسات ودورات تدريبية، وتنظيم حملات توعية، وهو ما يعزز من قدرة المرأة على ممارسة حقوقها البرلمانية بحرية وثقة، كذلك تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في إبراز مشاركة المرأة في البرلمان وإعطاء صوت لمبادراتها، بما يرفع من حضورها الرمزي ويؤكد أهميتها في صناعة القرار[22].

تظهر كذلك فرص الإصلاحات التشريعية والانتخابية كعامل رئيسي لتوسيع نطاق تأثير المرأة السياسية، فإعادة النظر في النظام الانتخابي من شأنه أن يزيد من فرص وصول النساء المستقلات إلى البرلمان، ويتيح لهن الحصول على مواقع قيادية داخل اللجان البرلمانية، بما يحقق موازنة أكبر بين التمثيل العددي والتأثير النوعي، فضلاً عن ذلك، تساهم برامج التدريب والتأهيل السياسي في رفع كفاءتهن القيادية وتعزيز قدرتهن على إدارة الملفات المعقدة وصياغة السياسات العامة بشكل فعال[23].

إن التحديات والفرص أمام المرأة في البرلمان العراقي تعكس بوضوح التوازن بين القيود البنيوية والفرص المتاحة للتطوير، ففي الوقت الذي تحد فيه العوامل الحزبية والثقافية من فعالية دور المرأة، توفر التشريعات الدستورية والضغوط الحقوقية والإمكانات المؤسسية فرصاً لتوسيع نطاق تأثيرها ومن ثم، فإن المستقبل يعتمد على قدرة المجتمع السياسي والمجتمع المدني على استثمار هذه الفرص، وتعزيز قدرات النساء، وتوفير بيئة تشريعية وسياسية تمكنهن من المشاركة بفاعلية في صياغة القرار الوطني، بعيداً عن القوالب التقليدية والمحدوديات البنيوية[24].

يمكن التأكيد أن المشاركة النوعية للمرأة في البرلمان ليست مجرد مسألة تمثيل عددي، بل هي عملية متكاملة تتطلب التزاماً سياسياً، ودعماً مؤسسياً، وثقافة مجتمعية إيجابية، إلى جانب برامج مستمرة لتطوير القدرات، فالنجاح في تعزيز الدور

---

[20] بيداء محمود احمد وبدرية صالح، المرأة العراقية ودورها في مجلس النواب منذ العام 2003، مجلة المعهد(معهد العلمين)، النجف، العدد 2، 2020، ص 10.

[21] كريم محمد حمزة، تمكين المرأة العراقية وتقاطع الوسائل في مجموعة ناخبين، بناء المرأة بناء العراق، بيت الحكمة (العراق)، ط1، 2011، ص135.

[22] بيداء محمود احمد وبدرية صالح، المصدر السابق، ص10.

[23] المركز الوطني لحقوق الانسان، تقرير عن واقع المرأة العراقية بعد عام 2003، وزارة حقوق الانسان، العراق 2017، ص11.

[24] ابتسام محمد عبد، دور المرأة في بناء المجتمع العراقي بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 61، نيسان 2015،ص144.

النسوي البرلماني يرتبط بمدى قدرة النظام السياسي على تجاوز القيود المفروضة، وتحويل الكوتا من أداة شكلية لضمان الحضور العددي إلى رافعة حقيقية لمساهمة فاعلة وملموسة في التشريع والرقابة وصناعة القرار الوطني.

الخاتمة

تشكل تجربة المرأة في البرلمان العراقي نموذجاً حيوياً لفهم التفاعل بين التمثيل القانوني والفعالية السياسية على أرض الواقع. فبينما وفر الدستور العراقي ونظام الكوتا قاعدة لضمان التمثيل النسوي، كشفت الدراسة عن وجود فجوة بين الحضور العددي والقدرة على التأثير النوعي في التشريع والرقابة وصنع القرار، ومع ذلك، تظهر إمكانية تعزيز دور المرأة البرلمانية من خلال الإصلاحات السياسية، الدعم المؤسسي، والتطوير المستمر للقدرات القيادية والنيابية. التجربة العراقية تؤكد أن مشاركة المرأة ليست مجرد مسألة عددية، بل تتطلب بيئة سياسية وثقافية داعمة تجعلها فاعلة ومؤثرة، بما يسهم في تعزيز الديمقراطية وتحقيق المساواة بين الجنسين في صنع القرار الوطني.

الاستنتاجات

1. نص الدستور ونظام الكوتا وفر قاعدة قانونية لتمثيل المرأة في البرلمان.
2. الحضور العددي للنساء لم يتحول بالكامل إلى تأثير نوعي في صنع القرار.
3. القيود الحزبية والسياسية والثقافية تحد من استقلالية النائبات وقدرتهن على ممارسة الصلاحيات.
4. بعض النائبات تفتقر للخبرة الكافية في الشؤون البرلمانية والسياسية.
5. برامج التدريب، دعم المجتمع المدني، والإصلاحات الانتخابية تمثل فرصاً لتعزيز فعالية المرأة.
6. المشاركة النوعية للمرأة تعتمد على الإرادة السياسية، البيئة التشريعية الداعمة، وتطوير القدرات القيادية.

المصادر

1. ابتسام محمد عبد، دور المرأة في بناء المجتمع العراقي بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 61، نيسان 2015.
2. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1979، المادة السابعة.
3. المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير عن واقع المرأة العراقية بعد عام 2003، وزارة حقوق الإنسان، العراق، 2017.
4. بيداء محمود احمد وبدرية صالح، المرأة العراقية ودورها في مجلس النواب منذ العام 2003، مجلة المعهد (معهد العلمين)، النجف، العدد 2، 2020.
5. تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002: خلق فرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
6. حمدان رمضان محمد، التحديات المجتمعية لمشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية: دراسة تحليلية من منظور سوسيولوجي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 2، 2022.

7. د. علي محمد السيد، الانتخابات العراقية: الطريق إلى الديمقراطية، قراءات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة 11، العدد1، كانون الثاني، 2006.
8. سوسن عثمان عبد اللطيف وآخرون، التمكين واجهته: تنظيم المجتمع والأجهزة المعاصرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، 2005.
9. عبير سهام مهدي، التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2033: دراسة في المقومات والتحديات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2024.
10. كريم محمد حمزة، تمكين المرأة العراقية وتقاطع الوسائل في مجموعة ناخبين، بناء المرأة بناء العراق، بيت الحكمة (العراق)، ط1، 2011.
11. مها قيس جابر، الدور السياسي للمرأة العراقية بعد العام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية– جامعة بغداد، العدد 86–87، 2021.
12. مهدي الحافظ، الآن والغد: معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد، دار ميزوبوتوميا، ط1، 2012.
13. هناء ادور، التمثيل النسبي للمرأة العراقية، مجلة شؤون عراقية، العدد 2، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، آذار 2011.
14. هيفاء زنكنة، المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي، أوراق عربية 9، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول (أكتوبر) 2011.

Reference

1. Abir Saham Mahdi, Political Empowerment of Iraqi Women After 2033: A Study of the Components and Challenges, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2024.
2. Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations, United Nations Development Programme (UNDP) and Arab Fund for Economic and Social Development.
3. Bidaa Mahmoud Ahmed & Badriya Saleh, Iraqi Women and Their Role in the Council of Representatives Since 2003, Al-Ma'had Journal (Al-A'lameen Institute), Najaf, Issue 2, 2020.
4. Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW), United Nations General Assembly, 1979, Article 7.
5. Dr. Ali Muhammad Al-Sayed, Iraqi Elections: The Road to Democracy, Strategic Readings, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Year 11, Issue 1, January 2006.
6. Haifa Zankneh, Women and Political Participation in the Arab World, Arab Papers 9, Center for Arab Unity Studies, Beirut, October 2011.
7. Hamdan Ramadan Muhammad, Societal Challenges Facing Iraqi Women's Participation in Political Life: An Analytical Study from a Sociological Perspective, Al-Qadisiyah Journal of Humanities, Vol. 25, No. 2, 2022.
8. Hana Adour, The Relative Representation of Iraqi Women, Iraqi Affairs Journal, Issue 2, Iraqi Center for Strategic Studies, Amman, March 2011.

9. Ibtisam Muhammad Abd, The Role of Women in Building Iraqi Society After 2003, International Studies Journal, Strategic and International Studies Center, University of Baghdad, Issue 61, April 2015.
10. Karim Muhammad Hamza, Empowering Iraqi Women and the Intersection of Means in a Group of Voters, Building Women, Building Iraq, Bayt Al-Hikma (Iraq), 1st edition, 2011.
11. Maha Qais Jaber, The Political Role of Iraqi Women After 2003, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Issue 86-87, 2021.
12. Mahdi Al-Hafidh, Now and Tomorrow: Iraqi Approaches in Politics and Economy, Mesopotamia Publishing House, 1st edition, 2012.
13. National Center for Human Rights, Report on the Reality of Iraqi Women After 2003, Ministry of Human Rights, Iraq, 2017.
14. Sawsan Othman Abdel Latif et al., Empowerment and Its Challenges: Organizing Society and Contemporary Institutions, High Institute of Social Work, Cairo, 2005.